7- محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولة

لعبت المنظمات الدولية سواء الحكومية مثل هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها الفرعية التابعة لها، أو غير الحكومية مثل منظمة الشفافية الدولية وغيرها، دورا كبيرا وهاما للغاية في تعبئة وتأطير الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الفساد، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وتتمثل وظائف هذه المنظمات في تقديم البرامج التحسيسية لعامة المواطنين حول أخطار ظاهرة الفساد، وتحديد بؤر الفساد، واقتراح الاجراءات الملائمة لمكافحته، والقيام بإعداد تقارير دورية حول مدى الأخذ بهذه الاجراءات ومدى نجاحها...الخ.

ولنجاح هذه المنظمات والهيئات، يجب عليها أن تتمتع بعدة شروط منها: الاستقلالية وعدم التبعية لأجندات معينة لها أغراض سلبية، وأن تكون قراراتها حرة وموضوعية، وأن يكون موظفوها من ذوي الاختصاص والكفاءة في مجال وميدان عملها، وأن تتوفر لديها الامكانيات المادية والموارد البشرية الضرورية لرصد الوقائع وجمع المعلومات حول الفساد، الى جانب توفر المناخ القانوني والبيئة المساعدة من استقلالية القضاء وحرية الاعلام وحيوية المجتمع المدني...الخ.

ان هذه المنظمات والهيئات تحاول تجسيد مبدأ أن الوقاية من الفساد هي أفضل وسيلة لمحاربته، قبل الوصول الى مقاربة القمع وتنفيذ قانون العقوبات.

منظمة الشفافية الدولية

هي منظمة غير حكومية (ONG) لها وزن عالمي كبير، لما أظهرته من نشاط دؤوب وتواصل في مواجهة الفساد في كل دول العالم.

تأسست سنة 1993 في برلين بألمانيا، ولها فروع عديدة في حوالي 100 دولة، ومنذ 2011 بدأت في إصدار تقارير سنوية حول معدات الفساد ومؤشراته في العالم.[1] من خلال

(1) موسى بودهان، **النظام القانوني لمكافحة الرشوة**، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص ص 183، 184.

إجراء دراسات استطلاعية وسبر آراء رجال المال والأعمال والموظفين الإداريين في المؤسسات سواء المحلية أو الوظيفية أو الدولية.

تعتمد منظمة الشفافية الدولية في محاربة الفساد في العالم على أسلوب العلاج بالصدمة، وكذلك التحسيس ونشر التوعية، من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة وكسر جدار الصمت واختراق الطابوهات التي باتت تُمثلها قضايا الفساد في مختلف الدول، وتشجيع المواطنين على التعاون مع السلطات القضائية والهيئات المختصة لمواجهة الفساد وكشف الفاسدين وإعادة الأموال والممتلكات المنهوبة إلى اصحابها الأصليين.

إلى جانب ذلك، تعمل المنظمة على تنسيق الجهود العالمية لوقف الفساد الذي أصبح ظاهرة عابرة للحدود، تحت شعار "الاتحاد العالمي ضد الفساد"، وقد تبنت مجموعة من الأهداف للحدّ من الفساد وهي:

- خلق آليات ونظم للنزاهة والشفافية في الدول وتعزيز دورها.
- تشجيع أساليب المساءلة والمحاسبة للمسؤولين.
- متابعة ممارسي الفساد محليا قضائيا، سواء كانوا مسؤولين أو رجال أعمال أو غيرهم.
- نشر الوعي شعبيا ورسميا بمخاطر الفساد وأضراره.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني على متابعة وكشف الفساد والتعاون معها والتنسيق بينها.
- مساعدة الحكومات بالمعلومات والخبرات الضرورية لمحاربة الفساد وتحسين المناخ العام للوقاية منه.
- تحفيز المنظمات والهيئات المالية الدولية على اعتماد طرق نظيفة ونزيهة في تقديم القروض والمساعدات للدول النامية وعدم التعاون مع المتورطين في اختلاسات مالية بأوطانهم.

تعتمد كذلك منظمة الشفافية الدولية على انطباع المستثمرين الأجانب عن الفساد في الدول المعنية، وتستخدم في سبيل تقييم الفساد أفضل المقاييس الدولية والتي تسمى، "الرقم

القياسي للشفافية الدولية" ويعكس هذا المقياس مدى وجود الفساد في الدولة بمقياس من صفر إلى 100 درجة، حيث تشير الدرجة 100 إلى الدولة الخالية من الفساد، بينما تشير الدرجة صفر إلى سيطرة الفساد على كافة العلاقات...[1]

إن لتقارير منظمة الشفافية الدولية أثر كبير في تغيير واقع محاربة الفساد في العالم، لما لها من مصداقية إلى حدٍ كبير؛ حيث ساعد – على سبيل المثال– تقريرها لعام 1996 حول مؤشرات الفساد في تغيير حكومة باكستان برئاسة بنازير بوتو، بعد مظاهرات شعبية احتجاجًا على احتلال باكستان لمرتبة عالية في تفشي الفساد.[2]

وبالتالي شكلت هذه المنظمة بحث، أحد أنجح النماذج لمنظمات المجتمع المدني الدولية في إحداث التغيير المرغوب.

أ. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

بدأ اهتمام هيئة الأم المتحدة بمحاربة الفساد على الصعيد الدولي منذ 1996، عند تبنت الجمعية العامة التابعة لها قرارين حول قواعد سلوك الموظفين العموميين وتواصلت المساعي من خلال العديد من الاجتماعات والقرارات إلى أن تم التوصل إلى "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في 31 أكتوبر 2003 بقرار يحمل رقم 4/58، والذي أصبح ساري النفاذ في 14 ديسمبر 2005[3].

وقد مثلت هذه الاتفاقية خطوة كبيرة للتصدي لظاهرة الفساد محليًا وعالميًا، بما تشكله من إعاقة وتأثير سلبي على مجهودات التنمية ومحاربة الفقر والتخلف، حيث أقرتها 120 دولة وشارك في صياغتها ممثلون عن العديد من المنظمات الدولية، كما تكمن أهميتها في كونها وضعت استراتيجية شاملة مكونة من مجموعة من التدابير والإجراءات التشريعية

(1) سوزي عدلي ناشد، **دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد وأثاره الاقتصادية**، ص 144.
Journals. Ekb.ex/article-92845.....pdf.

(2) المرجع السابق، ص 145.

(3) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
United nations audiovisual library of international law. www.legal.un.org/avl/pdf/uncc04/05/2020.

والآليات الفعلية لمتابعة تنفيذها وتقييم مدى نجاعتها[1]؛ حيث نالت إجماعًا دوليًا واسعًا حول أهميتها ودورها في الحد من الفساد.

وقد تضمنت الاتفاقية الأممية 71 مادة مفصلة حول ظاهرة الفساد وكيفية مواجهتها وأبرز الأهداف المتوخاة منها وكذلك الآليات العملية المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، ومن ذلك:

- التعاون الدولي فيما يخص تبادل المعلومات بسهولة حول المعاملات الاقتصادية.
- التعاون الدولي القضائي وتسليم المتورطين في قضايا الفساد.
- تسهيل استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى البنوك الدولية (الجنات الضريبية والمالية)
- تبادل التجارب والخبرات الدولية في كيفية كشف ظواهر الفساد وغسيل الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة...الخ.

كل هذه والإجراءات والآليات هدفها هو بلوغ عالم خال من مظاهر الفساد، أو في أحسن تقدير نقل فيه مثل تلك المظاهر، ولا تصل إلى الانتشار وتشابك وترابط آلياته (فساد منظم ومنهج) حتى تصبح من الأمور العادية المقبولة في المجتمعات، أي يجب أن تجرَّم سلوكات الفساد مهما كانت بسيطة.

وعليه، جسدت هذه الاتفاقية إرادة دول العالم في الخروج من دائرة الفساد والتعاون من أجل القضاء عليه والوقاية منه، وتضمنت الاتفاقية آليات وأدوات محلية (وطنية) ودولية لضمان الشفافية والنزاهة والمحاسبة والمساءلة لمكافحة الفساد وتجريم مرتكبيه.

وقد تضمنت الاتفاقية عدة تدابير ملزمة للدول الأطراف بهدف تحيين قوانينها ومؤسساتها القضائية مع أهداف مكافحة ظاهرة الفساد، ومنها.

- عدم الاعتراف بالحصانة أمام جرائم الفساد.

(1) Montigny Philippe, **l'entreprise face a la corruption internationale**, ellipses éditions, paris, 2006, p313.

- ترك إجراءات المتابعة والدعاوي المرفوعة ضد مرتكبي جرائم الفساد لمدة طويلة، دون إعطائها صيغة التقادم.
- عدم العفو القضائي على جرائم الفساد.
- مصادرة الأموال الفاسدة.
- حماية الشهود والمبلغين بجرائم الفساد.
- تفعيل مدونات ومواثيق الاخلاقيات المهنية والسلوك في المؤسسات.
- نشر المعلومات والتقارير الدورية حول عمل الهيئات.

ب. برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية

هو من أوائل الهيئات الدولية التي تناولت مفهومي الحكم الراشد والفساد (1989)، حيث اشترط على الدول النامية التي تتلقى مساعداته المالية إدخال تعديلات إدارية وتشريعية واقتصادية، حتى تلك المعونات والقروض ولا تذهب إلى جيوب الفاسدين.

تأسيس البنك الدولي سنة 1944 ويوجد مقره في مدينة واشنطن، باعتباره مؤسسة تعاونية تشترك في تمويلها والمساهمة فيها أغلب دول العالم 189 دولة وتقوم بتقديم المساعدات للدول الفقيرة والنامية والتي تمّرُ بفترات أزمة اقتصادية، وكذلك تمويل المشاريع التنموية في هذه الدول، ومرافقتها في عمليات الانتقال إلى اقتصاد السوق والحد من تبعات ذلك على الجانب الاجتماعية بوضع استراتيجيات الحد من الفقر.

إلا أن البنك الدولي واستراتيجية لمكافحة الفساد، خاضع لتحكم الدول الكبرى المتاحة والممولة له، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث توظف هذه المساعدات لمرير أجندتها وسياساتها على الدول الفقيرة. ومن بين تلك السياسات هو تقليص دور القطاع العام وتسريح العمال وتقليص الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية الاساسية (التحويلات الاجتماعية) لفائدة الطبقات الاجتماعية الفقيرة.

ومن أبرز آليات الحد من الفساد التي اعتمدها البنك الدولي هي:

- إضفاء الشفافية في التعاملات العمومية.

- تقليص الاجراءات البيروقراطية في الإدارة.
- إلغاء الدعم الموجه للطبقات الفقيرة، لأنه يؤدي إلى انتشار الفساد لدى الموظفين البيروقراطيين.
- استخدام التكنولوجيات الرقمية (الإدارة الرقمية) مما يقلص في أساليب التهرب وعدم العقاب.
- معاقبة وقمع المؤسسات أو الدول التي تبث ممارستها للفساد، ونشر وإعلان أسمائها في التقارير.
- اشتراط القيام بجهود لمحاربة الفساد مقابل تقديم القروض المالية للدول المحتاجة.
- المتابعة والمحاسبة للمشاريع التي يتم تمويلها من طرف البنك.

ج. صندوق النقد الدولي (FMI) (IMF)

مثله مثل البنك الدولي، عبارة عن مؤسسة مالية دولية تأسست سنة 1945، لتسيير وتنظيم النظام النقدي الدولي والعمل على تحسين النمو الاقتصادي، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بهدف التمويل ومراقبة سوق النقد والصرف في العالم، والحفاظ على الاستقرار المالي العالمي.[1]

ومن بين أهداف الصندوق ما يلي:

- تعزيز إطار مكافحة الفساد.
- زيادة الشفافية والمساءلة لزيادة فعالية البنوك.
- تبسيط القواعد والاجراءات ودقة انفاذها.
- رفع مستوى المشاركة من مختلف الأطراف المعنية.
- إصلاح الحكومة الاقتصادية لدعم النمو.
- وضع أسس سليمة للإدارة الرشيدة للمالية العامة.
- تدريب العاملين في ميدان المالية والضرائب والمحاسبة والتدقيق.

(1) https://www.IMF.org/ar/hom.....12/05/2021.

- إدخال الرقمنة لزيادة الشفافية والكفاءة والمحاسبة والمساءلة.

كما يقوم صندوق النقد الدولي في نطاق نشر ثقافة الحوكمة ومحاربة الفساد بإسداء المشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات. لاسيما في مجال حوكمة المالية العامة والرقابة على الانشطة البنكية والقطاع المالي، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراء الإحصائيات. ومنذ العام 2018 مع صدور الموافقة على إطار الصندوق المعزز للانخراط في أنشطة الحوكمة، باشر صندوق النقد الدولي في توسيع نطاق أعماله لتشمل الرقابة على أعمال الفساد العابرة للحدود الوطنية مثل رشوة المسؤولين وإخفاء عائدات الفساد.[1]

د. اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)

هي منظمة دولية تعمل من أجل تبني سياسات أفضل تؤدي إلى حياة أكثر سعادة وإزدهار، وتعزز تكافؤ الفرص للجميع. وتعمل المنظمة منذ أكثر من 60 سنة.[2]

كما تعمل المنظمة على التعاون مع الدول والمجتمع المدني وتضع المعايير الدولية لتحسين الأداء الاقتصادي وخلق فرص العمل، وتعزيز أنظمة التعليم الفعالة ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي الدولي، وتتيح تبادل البيانات والتحليلات والسياسات العامة للقيادة في مختلف الدول الأعضاء.

هـ. الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (النيباد) (NEPAD)

(the New partnership for Africa a Development)

هي مبادرة تتضمن رؤية الاتحاد الافريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الافريقية، تمت صياغتها وتبناها رؤساء خمس دول إفريقية هي: مصر، الجزائر، نيجيريا، جنوب إفريقيا والسنغال، وأقرتها قمة منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي فيما بعد) والتي عقدت في لوساكا بزامبيا في جويلية 2001.

(1) Ibid.

(2) oecd.org/fr/apropos/

الغرض من هذه المبادرة، هو زيادة جهود الدول الإفريقية نحو التنمية ومحاربة الفساد، بعد عقود من الجهود التحررية، وذلك من أجل تدعيم دورها في العالم، وإخراجها من التهميش والتخلف والفساد والفقر.

ولتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى، حددت المبادرة عدة عوامل إجراءات لذلك وهي.[1]

- تخفيف عبئ الديون.
- زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية.
- تشجيع النمو الاقتصادي، بزيادة تعبئة الموارد المحلية وترشيد المصروفات الحكومية ووفق هروب رأس المال للخارج وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا.
- إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الدولية.
- مضاعف العمل لتحقيق الأمن الغذائي.

لكن هذا كله يتطلب شرطًا أساسيًا ت... المبادرة وهو:

- تحقيق الديمقراطية والحكم الراشد، أي توفير الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولأن ذلك وحده هو الكفيل بالإدارة الجديدة لشؤون الدولة والمجتمع عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة واللامركزية ورفع مستوى مشاركة المجتمع المدني.

(1) نسيمة عكا، **دور الحكم الراشد في التنمية "النيباد نموذجا**، ورقة بحثية مقدمة في مقدمة في الملتقى الدولي حول: "الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي" المنعقد بجامعة فرحات عباس– سطيف، يومي 08 و09 أفريل 2007، ص ص 48، 66.

8- الجهود الوطنية الجزائرية لمحاربة الفساد

ظل الفساد في الجزائر يتطور ويتوسع منذ عقود طويلة، خاصة في المراحل التي عرفت فيها الدولة ضعفا وتراجعًا في هيبتها، بسبب ضعف القيادة السياسية وترددها أمام بارونات الفساد، أو خلال الأزمة الأمنية الخطيرة في التسعينات من القرن العشرين.

وقد عرف الفساد في الجزائر بداية تطوره في عقد الثمانينات ثم ازداد في التسعينيات والعشرية السوداء، وأصبح ممنهجا في هياكل الدولة في عشريتي الألفية الثالثة (2000-2020)، وخاصة بعد 2013.

كل هذا النمو المتزايد رغم ترسانة التشريعات والقوانين والهيئات الوطنية لمحاربة الفساد، التي أقرتها الحكومة المتعاقبة في الجزائر.

أ. مجلس المحاسبة

تأسس مجلس المحاسبة سنة 1980 بموجب قانون رقم 80-05 بهدف ممارسة الوظيفة الرقابية على المؤسسات العمومية وعلى أجهزة الدولة ومصالحها المختلفة، من وزارات وولايات وبلديات وغيرها، سواء كانت ذات طابع اداري أو صناعي أو تجاري... وتخص المراقبة الجانبين الاداري والمالي.

يعمل مجلس المحاسبة بالتعاون والتنسيق مع جهاز القضاء، من خلال احالة قضايا الفساد على العدالة؛[1] حيث يقوم بعملية الرقابة البعدية وتقديم الحسابات والمساءلة ومراقبة تسيير المال العام، وله كذلك صلاحيات واسعة في الاطلاع على الوثائق والسجلات والبيانات لدى الهيئات العمومية المختلفة.

لقد أعطت المادة 199 من الدستور الجزائري الأخير (نوفمبر2020) استقلالية أكبر للمجلس؛ حيث اعتبرها "هيئة عليا مستقلة" وجعل رئيسها مسؤولا على نشر تقاريرها للرأي

(1) حسب السيد عبد القادر معروف رئيس مجلس المحاسبة في حوار مع وكالة الأنباء الجزائرية، فان ما بين 10 آلاف و15 ألف قضية تحال الى العدالة سنويا من طرف المجلس، أكتوبر 2020. www.aps.dz/ar/algerie

العام، بعدما كان نشرها قبل ذلك ممنوعا لإخفاء وتغطية رؤوس الفساد، كل هذا من أجل تعزيز دور الحوكمة الرشيدة في ادارة المالية العامة.

لكن، وقفت عدة عراقيل أمام فعالية دور مجلس المحاسبة في الوقاية من الفساد ومحاربته، من ذلك أن اقتراحاته وتوصياته غير ملزمة للمؤسسات والهيئات العمومية، باعتباره مجرد هيئة استشارية لا سلطة لها.

ب. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

بعد صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 2003 (كما سبق الإشارة آنفا)، صادقت الجزائر بتحفظ عليها في 2004، ثم أصدرت في 20 فيفري 2006 قانونًا يحمل رقم 06- 01 مستقلا تماما عن قانون العقوبات (1966)، وهو قانون إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته".[1]

تتمثل مهام وأهداف هذه الهيئة، في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الجزائرية في مجال مكافحة الفساد، تجسيدا لمبادئ شعار دولة القانون ومنها الشفافية والنزاهة في تسيير الأموال والممتلكات في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وتطبيقا لمختلف معايير ومكونات الحكم الراشد... وقد منحت لهذه الهيئة صلاحيات مهمة (نظريًا)، كسلطة مستقلة يمكنها اتخاذ القرارات لمحاربة الفساد، ومن ذلك، استقبالها للتصريحات بممتلكات المسؤولين الجدد أو الموظفين العموميين بصفة دورية، والاستعانة بالنيابة العامة والتنسيق معها فيما يتعلق بالتحري والأدلة حول الوقائع ذات العلاقة بالفساد، إضافة إلى مساعدة المؤسسات الرقابية التقليدية في محاربة الفساد، كالضبطية القضائية والشرطة ومجلس المحاسبة وغيرها من أجهزة الدولة.

وخلال التعديل الدستوري لـ 1 نوفمبر 2020 تم تحويل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته من هيئة استشارية إلى هيئة رقابية، وتحول اسمها دستوريا إلى:"السلطة العليا

(1) بودليو سليم، **الوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للقانون الجزائري**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول، الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير.....، 2007، ص 32.

للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته"[1]؛ حيث ستعمل على هدف ومحور أساسي وهو: شفافية وأخلقة الحياة العمومية، ومشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الوقاية من الفساد ومكافحته.

9- طرق وسبل محاربة ظاهرة الفساد

إن أهم أساليب التعامل مع أشكال الفساد هي الوقاية، حتى يتم تجنب الوقوع في المشكلات الناتجة عن هذه الظاهرة السلبية الهدامة، وذلك باتخاذ شبكة منظمة من العلميات والإجراءات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية (التحسيسية).

إن أفضل الحلول التي تضمن وجود مجتمع تقل فيه ظاهرة الفساد الى الحد الأدنى– لأن الحالة (فساد = صفر) هي حالة مثالية ومن غير الممكن الوصول اليها في أي مجتمع– هو التطبيق النموذجي الأمثل لمبادئ وقواعد الحكم الراشد أو الصالح، وقبل ذلك تجسيد المكونات الرئيسية للحكم الراشد على أرض الواقع، لأنها تمثل ركائزه البنيوية والتأسيسية التي لا غنى عنها في أي دولة أو مجتمع.

ومن بين الطرق التي تساهم في الحد من تفشي ظاهرة الفساد ما يلي:

– تبني النظام الديمقراطي الحقيقي القئم على الفصل بين السلطات والتعددية واستقلالية القضاء وحرية العلام...الخ.

– تفعيل دور الرقابة البرلمانية والشعبية للمؤسسات الدستورية ذات المصداقية والتمثيل الحقيقي للمواطنين على الأجهزة التنفيذية.

– ادخال اصلاحات هيكلية وإجرائية على التسيير الاداري بإدخال مفهوم حوكمة المؤسسات.

– تكثيف برامج التوعية والتحسيس عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وكذلك من خلال المؤسسات التربوية والدينية ودور الثقافة... الخ.

– تثمين قيم ومعايير النزاهة والكفاءة وروح المسؤولية واحترام القانون في تولي الوظائف.

(1) حسين رئيس الهيئة السيد طارق كور 04-10-2020-https://www.aps.dz/ar/algerie/93105

– تشجيع دور الاعلام في الكشف عن بؤر الفساد في المؤسسات والادارات.

– الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد من أعمال الانتقام أو المتابعات القضائية وغيرها من أساليب الضغط.

– الردع وتسليط أقصى العقوبات على الفاسدين والمرتشين والمتواطئين معهم دون تمييز.

– تعزيز آلية الشفافية في التعاملات المالية والاقتصادية وغيرها.

– تقوية دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية.

– تشجيع دور منظمات وجمعيات المجتمع المدني.

– تعزيز التعاون والتنسيق الدولي لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

– توفير مناخ من العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

10– تجارب بعض الدول في محاربة الفساد

أ. سنغافورة

هي دولة من دول النمور الأسيوية التي عرفت قفزة جبارة في النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي والتنمية الشاملة، بعدما كانت دولة فقيرة عديمة الموارد الطبيعية، تسودها صراعات عرقية كبيرة... الى دولة متطورة وغنية بها أحد أفضل الأنظمة في تقديم الخدمات وتوفير شروط الرفاهية والازدهار لمواطنيها، والسبب في ذلك هو تمكنها من أن تصبح أحد أقل الدول فسادا في العالم، كيف؟.

بدأت سنغافورة مسيرة التحول الى مجتمع ودولة الحكم الراشد من خلال التركيز على مايلي:

– الارادة السياسية القوية والصادقة للقضاء على الفساد ومعاقبة الفاسدين بلا رحمة.

– وضع وتنفيذ استراتيجية وآليات جدية لمحاربة الفساد.

– اشراك المجتمع بواسطة تنظيماته المدنية في رفض الفساد كوسيلة للعيش وتحقيق المصالح.[1]

ب. هونغ كونغ

هي مقاطعة صينية لها وضع خاص، رجعت الى الصين سنة 1997 بعد عقود من التبعية لبريطانيا، تتمتع باستقلالية كبيرة (حكم ذاتي)، كان الفساد في الخمسينات والستينات في هونغ كونغ عبارة عن نمط حياة مقبول وشائع يسود كل أوساط المجتمع، والحكومة غير قادرة على الحد منه والناس يعتبرون محاربة الفساد مهمة مستحيلة،[2] وقبيل استعادتها من طرف الصين الشعبية ازداد مستوى الفساد فيها، من خلال تهافت العديد من الموظفين خاصة في قطاع البنوك على مراكمة الثروات بهدف الهجرة الى الخارج، والهروب من السلطة الصينية القادمة، لكن حكومة هونغ كونغ كثفت من اجراءاتها الردعية عبر مفوضية مكافحة الفساد، تمثلت في ملاحقة الفاسدين ومحاصرة بؤر الفساد، سواء في القطاع العام أو الخاص.

أصبحت هونغ كونغ مركزا ماليا وتجاريا واقتصاديا هاما في العالم، تتميز بأنها ذات نمو اقتصادي يسير بسرعة هائلة، ومع تفعيل دور اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد التي أنشأت سنة 1974، والاقتداء بتجربة سنغافورة استطاعت هونغ كونغ أن تصبح واحدة من أقل الأماكن فسادا في العالم.

(1) محمد خالد المهايني، **آليات حماية المال العام والحد من الفساد الاداري والمالي**، ورقة بحثية مقدمة لأعمال المؤتمر العربي الثالث حول آليات حماية المال العام والحد من الفساد الاداري، المنظم من طرف المنظمة العبربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2009، ص28.

(2) أمين لطفي، **تطبيق نموذج هونغ كونغ في مكافحة الفساد**
https://draminlotfyoffice.com/details/942.2021/05/20

ج. ماليزيا

ماليزيا دولة آسيوية مسلمة متعددة الأعراق، كانت مستعمرة بريطانية، وأصبحت منذ أواخر القرن العشرين من الدول المتطورة علميا وتكنولوجيا وصناعيا في العالم، بفضل الاصلاحات التي اعتمدتها بداية السبعينات، والاستثمارات اليابانية في الصناعات الالكترونية خاصة، مما جعلها احدى النمور الآسيوية الأربعة المتقدمة.

كما يعزى نجاح ماليزيا في التنمية الى تمكنها من مواجهة الفساد والاضطرابات الاجتماعية والتمييز العرقي... حيث أشأت وكالة مكافحة الفساد والتشريعات والآليات الصارمة، من أجل المراقبة والتدقيق في عمل المؤسسات الحكومية، واصدار التوصيات والتثقيف والتوعية الاجتماعية بأخطار الفساد، مع اشراك منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام في هذه المهمة.

ومن جهة أخرى اعتمدت ماليزيا على التمكين للحكومة الالكترونية في مختلف المعاملات الحكومية والتجارية والخدمات، مما أضفى على مختلف الأنشطة طابع الشفافية والحوكمة، فأصبحت واحدة من أهم الدول شفافية ونزاهة حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية.

د. تركيا

استطاعت تركيا في ظرف أقل من 15 سنة، أي من 2002 الى غاية 2015 أن تتبوأ مكانة جد متقدمة، محتلة المرتبة العشرون في قائمة الدول الصناعية الكبرى، تصدر ملايير الدولارات، بعدما كانت من الدول التابعة والهامشية التي تسودها الاضطرابات والأزمات، وكلمة السر في نجاحها تعود الى محاربة الفساد والفاسدين.

بنت تركيا تقدمها الحالي على مجموعة من الاجراءات القائمة على التمكين للحكم الراشد ومحاربة الفساد منها:

– تحويل الاعتمادات المالية الضخمة الموجهة الى التسليح والجيش الى قطاعات أخرى خاصة التعليم والبحث العلمي والصحة والبنى التحتية.

– تقليص البيروقراطية في الادارات؛ مما شجع المستثمرين على الاستثمار في تركيا.

– تكريس الشفافية واستقلالية القضاء.[1]

كما ركزت تركيا على الاهتمام بالقطاع الصناعي والرشادة الاقتصادية والادارية، وتجديد النظام البنكي والمساواة الاجتماعية ومحاربة الفقر والآفات الاجتماعية وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في الحكم.

كما انظمت تركيا الى العديد من الهيئات الدولية لمحاربة الفساد، واتبعت خطة استراتيجية متكاملة لمتابعة الفاسدين ومحاسبتهم

هـ. الهند

تعد الهند من أفضل البلدان التي حققت نجاحا كبيرا في محاربة الفساد والتقليل من مظاهره وآثاره، بعدما عانى المجتمع الهندي منه لعدة عقود في مجالات عديدة، حتى عرفت باسم بلد المتناقضات؛ نظرا للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي والتنموي الكبير بين طبقاته وجهاته في توزيع الثروات وانتشار الفقر والتهميش.

بدأت الهند منذ سنة 1999 بتطبيق استراتيجية الاصلاح ومحاربة الفساد، بتجريم أفعال الرشوة التي أصبحت أمرا مألوفا وعاديا من أجل الحصول على الحقوق والخدمات، كما أدخلت الوسائل التكنولوجية الحديثة في الأعمال الادارية والاقتصادية، لتحقيق الشفافية والوضوح والقضاء على البيروقراطية، وأشركت منظمات المجتمع المدني في تسيير الشأن العام، وسهلت الحصول على المعلومات.

ومن جهة أخرى انظمت الهند الى عدة هيئات دولية مهتمة بمحاربة الفساد وتدعو الى الشفافية والمشاركة الموسعة لقوى المجتمع وللاصلاح السياسي والاداري والاقتصادي[2].

(1) سامي النصف، التجربة التركية وأسباب نجاحها، جريدة الأنباء الكويتية، عدد 2016/05/09.
Alanba.com.kw/sami-alnisf/65224

(2) www.ahewar.org/debat/show.art

و. الولايات المتحدة الأمريكية

هي دولة ذات مؤسسات سياسية وقضائية وادارية قوية، ولها اقتصاد تحمكه الآليات الليبيرالية ومبادئ الشفافية والمحاسبة، ورغم ذلك وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تعاني من مظاهر الفساد، لذلك وضعت آليات قانونية صارمة لمحاربة الفساد والاحتكار ومختلف الانحرافات، سواء داخل شركاتها واداراتها أو بينها وبين مختلف الدول والشركات العالمية.

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية منذ التسعينات عدة مبادرات لمحاربة الفساد، من بينها التجريم الصارم لكل أشكال الرشاوى أو الهدايا التي تدفع للمسؤولين الحكوميين، أو العمولات التي تدفعها الشركات لبعض الدول حتى تظفر بمشاريع فيها.

خلاصة

ان الفساد عرض يدل على وجود مرض في المجتمع والدولة على السواء، ويطبع سلوكات الانسان في علاقاته الاجتماعية وفي المؤسسات والإدارة... يمس الأموال والممتلكات العامة، وقد يصبح ثقافة متجذرة وخاصية من خصائص المجتمع السلبية، اذا لم يواجه بالقوانين والآليات الجدية والصارمة، وفق مقتضيات الحكم الراشد، باعتباره أسلوب ممارسة القوة بالطرق العقلانية والشفافة والديمقراطية، فالفساد ينبع في الأساس من الاستبداد في الحكم وغياب المحاسبة والمساءلة وغيرها.

كما أن التعاون الدولي عامل هام يساهم في ايجاد المناخ المناسب لمحاربة الفساد ومحاصرة الفاسدين، على المستويين المحلي والدولي.

- بوصنوبرة عبد الله، جامعة 8 ماي 1945